Eastern Journal of Languages, Linguistics and Literatures (EJLLL)
ISSN: 2710-3412
https://www.qabasjournals.com/index.php/ejlll

The grammatical direction of Al-Akhfash in the book (Explanation of Umdat Al-Hafiz and Udat Al-Lafiz) by Ibn Malik

Duair Tuama Resen[1], Ala'a Ahmed Zagher[2]
[1]*General Directorate of Education of Maysan, Iraq*
[2]*General Directorate of Education of Babylon,Iraq*
Corresponding Author: Ala'a Ahmed Zagher[1]: laa813220@gmail.com **Second author**: Duair Tuama Resen[2]: duair22@gmail.com

ARTICLE INFO

Received: February 10, 2022
Accepted: March 20, 2022
Volume: 3
Issue: 1

KEYWORDS

Umdat Al-Hafiz, Arab, Grammar, Basra, Kufa, differences.

ABSTRACT

Grammar is one of the greatest sciences in Arabic as proved by our scholars' interest in it since the beginning of its formation. Although Arabic grammar is based on firm foundations, there different grammatical trends. This is a natural phenomenon in the many languages. This difference is based on the branches: (the cause, the factor, the structure of the word, the syntax, and others) and not on the fixed foundations of Arabic grammar. However, the points of convergence are more than the issues of disagreement. The grammatical orientation is based on geographical differences (Basra and Kufa) due to the issues of analogy and listening, as the Basra school is a school of mind and it adopted analogy, and the school of Kufa is a school of transmission so it relied on listening. The grammatical tendency is a natural showing integrity and correctness, and the difference does not corrupt the grammar making it stronger. The middle Al-Akhfash is a scientific symbol, who mentioned the issues in explanation, commentary, and brevity. This discrepancy natural due to the nature of the Arabic language, and what it bears in the interpretation. In the book (Umdat Al-Hafiz), grammatical issues include grammatical trends, and this research discussed them in Al-Akhfash and Al-Babthuh.

الاتجاه النّحوي عند الأخفش في كتاب (شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ) لابن مالك

[1]علاء أحمد زغير العراق
المديرية العامة لتربية بابل[1] العراق
الباحث الاول:علاء أحمد زغيرالبريد الالكتروني: laa813220@gmail.com

[2]دعير طعمة رسن ,العراق
المديرية العامة لتربية ميسان , العراق[2]
الباحث الثاني:دعير طعمة رسن البريد الالكتروني duair22@gmail.com

معلومات المقالة

الاستلام : 10 فبراير 2022
القبول : 20 مارس 2022
العدد : 3

الكلمات المفتاحية

عمدة الحافظ , عرب , قواعد , بصرة , كوفة ,الفروقات

الملخص

الحمدُ للهِ ذي العِزَّةِ, والجلالِ, والطَّولِ, والإنعامِ, أحمِدُهُ سبحانَهُ على توالي مِنَنِهِ, حمداً يبلِغُ رِضاهُ, ويُوافي نِعَمَهُ, ويُكافئُ مَزيدَهُ, وأُصلِّي وأُسلِّمُ على خيرِ خلقِ اللهِ نبينا مُحمدٍ, وعلى آلِهِ, وصحبِهِ أجمعين أمَّا بعدُ: إنَّ علم النَّحو مِنْ أعْظمِ علومِ العربيةِ وأهمِّها بدليلِ عنايةِ علمائِنا به مُنذُ بدايةِ تكوينِهِ, وعلى الرُّغْمِ مِنْ أنَّ النَّحوَ العربيَّ يقومُ على أُسُسٍ ثابتةٍ, إلَّا أنَّ اختلاف الاتجاهات النَّحوية كانَت حاضِرةً عند كثيرٍ مِنْ العُلماءِ, وهذا الاختلافُ ظاهرةٌ طبيعيةٌ بالنَّظرِ لخصوصيَّةِ اللغةِ العربيةِ. وهذا الاختلافُ يقومُ على فروعٍ: (العلةُ, والعاملُ, وبُنيَةُ الكلمةِ, والإعرابُ, وغيرُها) لا على الأصولِ الثابتةِ للنَّحوِ العربي. غيرَ أنَّ مواطنَ الالتقاءِ أكثرُ مِنْ مسائلِ الخلافِ. ولَقَدْ بلغَ التوجه النَّحوي حدَّ التقسيمِ على أُسُسٍ جُغرافيَّةٍ (البصرةِ, والكوفةِ) وسببُ التوجه مردَّهُ إلى مسألتي القياسِ والسَّماعِ, إذْ أنَّ مدرسة البصرة مدرسة عقل فاعتمدت القياس, ومدرسةُ الكوفةِ مدرسةُ نقلٍ فاعتمدتْ السَّماعَ. فالاتجاه النَّحوي ظاهرةٌ طبيعيَّةٌ توضِّحُ سلامةَ النَّحو وصحَّتَهُ , واختلافُ الرأي لا يُفسِدُ النَّحوَ بَلْ على العكسِ يقوّيه ويُكسِبُهُ المتانةَ. ويُعَدُّ الأخفش الأوسط رمزاً علميّاً من علومِ العربية الذي اعتنى بذكر المسائل شرحاً وتعليقاً واختصاراً . وعلى الرُّغمِ مِنْ تبايُنِ الآراء في عددٍ كبيرٍ مِنَ المسائلِ النَّحوية في كتاب (عمدة الحافظ وعدَّة الَّلافظ لابن مالكٍ) إلَّا أنَّ هذا التبايُنَ والاختلاف كانَ ثمرةً طبيعيَّةً نظراً لخصوصيَّةِ اللُّغةِ العربيةِ, وما تتحملهُ مِنْ إمكان التأويلِ والتوجيهِ , فمِنَ العُلماءِ مَنْ تابعَ متقدّميه, ومِنهُم مَنْ ردَّ الرأيَ وانفردَ بهِ. وفي كتابِ (عُمدة الحافظ) جُملَةٌ مِنَ المسائلِ النَّحوية المُشتملة على الاتجاهات النّحوية , وكانَ هذا البحثُ مُحاولةً لمُناقشةِ تلك الاتجاهات التي جاء بها الأخفش والمبثوثةِ

1. المقدمة

الحمدُ للهِ ذي العِزَّةِ, والجلالِ, والطَّولِ, والإنعامِ, أحمِدُهُ سبحانَهُ على توالي مِنَنِهِ, حمدًا يبلِغُ رِضاهُ, ويُوافي نِعَمَهُ, ويُكافئُ مَزيدَهُ, وأُصلِّي وأُسلِّمُ على خيرِ خلقِ اللهِ نبينا مُحمدٍ, وعلى آلِهِ, وصحبِهِ أجمعين أمَّا بعدُ:

إنَّ علمَ النَّحو مِنَ العلومِ الأساسيَّةِ التي قامت خدمةً للُّغةِ العربيةِ؛ إذ يُعدُّ ميزانَها القويم, وقانونُها الضابطُ, وحُرصًا على أداءِ نصوصِ الذِّكرِ الحكيمِ أداءً فصيحًا, مُعرَبًا, سليمًا, مِنْ كلِّ لحنٍ, بذلَ علماؤنا الأجلاءُ في سبيلِ هذهِ الغايةِ النَّبيلةِ كُلَّ الجُهدِ, فاعتنوا بمُفرداتِ هذه اللُّغةِ, وتراكيبِها, وأفنوا أعمارَهم في خدمتِها, وتعلُّمِها, وتعليمِها, والتأليفِ فيها.

جاء هذا البحثُ بجمع اتجاهات الأخفش النَّحويّة المبثوثة في كتاب:(شرح عمدة الحافظ وعدَّة الَّلافظ) لابن مالك, ودراستها, ومقارنتها بآراء النَّحاة, ودراستها دراسة وصفيّة تحليلية.

قُسِّمَ البحث على مُقدِّمة وتمهيد وثلاثة مطالب: درسَ المطلب الأول الاتجاه النَّحوي عند الأخفش في الأفعال. وضمَّ المطلب الثاني الاتجاه النَّحوي عند الأخفش في الأسماء. أمَّا المطلب الثالث فتضمَّنَ الاتجاه النَّحوي عند الأخفش في الحروف.

وتلت هذه الدراسة خاتمةٌ موجزةٌ ضمَّتْ أهمَّ النتائج التي توصَّلتُ إليها في البحث, تليها ثبَت المصادر والمراجع التي اعتمدتُ عليها.

التمهيد :

أولًا: التعريف بالأخفش (سعيد بن مَسْعَدة):

لا يكادُ يوجد كتاب منسوب إلى الأخفش, أو ترجمَ لحياة العلماء إلَّا وقد ذكره تفصيلًا, وهنا لا نود إعادة ما ذُكِرَ في تلك الكتب مما فيه مضيعة للوقت(1)

ثانيًا: منهج ابن مالك في كتابه (شرح عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ)

صقلَ ابنُ مالك أفكارَهُ وتجاربَهُ في شرح كتابه (عمدة الحافظ), إذ انمازَ شرحه بالسهولةِ, والبساطةِ, والإيجاز ما يُغني طالبَ العلمِ الشيءَ الكثير إلى فهم القواعد النحويّة واللُّغويّة, إذ أسندَ شرحَهُ بآراء العلماء المتقدّمين, ومذاهبِهمَ, واستعانَ بذكر الشواهد القرآنية, والحديث الشريف, وأقوال العرب (شعرًا, ونثرًا), لعرض الرأي النحوي, أو الاتجاهات النحويّة(2).

أمَّا طريقتَهُ في عرض المادة فإنَّهُ يقوم بذكر المتن أوّلًا, ثُمَّ يبدأ بشرح ذلك المتن, وتحليله, وتبسيطه, فاتَّخذَ منهجًا علميًّا دقيقًا لا يَحِيدُ عنْهُ, فعندما يتناول عبارة المتن يتناولها مُجَزَّأةً, ليبدأ بشرح وتحليل كل مسألةٍ على حِدَة لتكون أسهل متناولًا على المتلقي, وفهمه إيَّاها بصورةٍ أبسط, وبعدَ ذلك يردف شرحه بالشواهد والأمثلة لتتضح الصورة الكاملة لهذه القاعدة, فإنْ وجَدَ للعلماء المتقدّمين رأيًا فيها يذكره بإيجازٍ بعيدًا عنِ التكلُّفِ والتطويل في المسألةِ(3), وكان مِمَّنْ أكثرَ ذكرَهُ في المسائل هو (الأخفش الأوسط), لذا كان اختيار بحثي في هذا الجانب لأمرين:

أحدُهما: أنَّ الأخفش الأوسط من العلماء المتقدّمين, لذا كانت آراؤهُ واختياراته واتجاهاته النَّحويَّة قريبة من الأجواء العربية الفصيحة أكثر من غيره.

والآخر: لَم يوجَد مَنْ سلَّط الضوء على موضوع الاتجاه النَّحوي عند الأخفش في هذا الكتاب, بيد أنَّ ابنُ مالك ذكرَ آراءَ واتجاهاتٍ نحويَّةٍ له لم تُذكر عند غيره, ولَم أجدها في معاني القرآن له, لعلَّهُ اطَّلعَ عليها في كُتُبٍ له ولَمْ تصِل إلينا, فعمدتُ إلى جمعها وتوثيقها ودراستها.

المطلب الأوَّل: الاتجاه النَّحوي عند الأخفش في الأفعال:

اسناد نِعْمَ وبِئسَ إلى النكرة المختصة :1-

اختلف النحويون في اسنادِ نِعْمَ وبِئْسَ إلى النَّكرة المختصَّة؛ في مثل (نِعْمَ صاحبُ قومٍ زيدٌ) فأجازَهُ الأخفشُ وتبعه الفراءُ, ومنعهُ عامَّةُ النَّحويين إلَّا في الضّرورة(4).

ذكرَ ابنُ مالك قولَ الأخفشِ في شرحه للعمدة, فقال:((واتفقَ الأخفشُ والفراءُ على جوازِ اسنادِ نِعْمَ وبِئْسَ إلى نكرة مختصّة؛ كقولِكَ:(نِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ زيدٌ)))(5). وقد ذكرَ ابن عصفور (ت669ه) هذا القولَ الأخفش قبل ابن مالك.

وأضافَ أبو حيان (ت745ه) قولَهُ:((ونقل الأخفشُ أنَّ ناسًا من العربِ يرفعون بهما النكرة إذا أضافوهما إلى نكرة يقولون: (نعم أخو قوم أنت)، فمن قال ذا قال: (نعم أخو قومٍ وصاحبهم أنت)، إذا جعلْتَ الثاني نكرةً، فإنْ جعلْتَهُ معرفةً لم يجزْ)) (6).

وأعتُرِضَ على مذهبِ الأخفش, قال أبو اسحاق الشاطبي (ت790ه):((وهذا كلُّهُ نادرٌ لا يُعتَمَدُ على مثلِهِ في السّماعِ. وما ذُكِرَ مِنْ وجهِ القياس يَنْتَقِضُ بما لو كانتِ النكرةُ غيرَ مضافةٍ، وهما لا يقولان بذلك، إذ خَصَّا الجوازَ بالنكرة المضافة))(7).

وما ذكره الأخفش من اتجاهٍ نحويّ ورَدَ مثْلُهُ عند العربِ, من ذلك قول الشاعر(8) :

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ، لا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَا

1- اسناد نِعْمَ وبِئسَ إلى النكرة المفردة:

وهذه المسألةُ تفرَّدَ بها الأخفشُ وحدَهُ, ونُقِلَ عنه أنَّ ناسًا من العربِ رفعتْ النكرة المفردة بعد (نِعْمَ وبِئسَ) (9).

نَقَلَ ابنُ مالكٍ ذلك عن الأخفش في شرحه العمدة, وقالَ:((وأجازَ الأخفشُ – وحدَهُ – اسنادَهما(10) إلى نكرة غير مُضافةٍ ؛ كقولِ الشاعر(11) :

نِيافُ القُرْطِ، غَرَّاءُ الثَّنايا ورِئْدٌ لِلنِّساءِ، ونِعْمَ نِيْمُ)) (12).

وخصَّه عامَّةُ النَّحويينَ بالضرورة(13), وقد نُسِبَ إلى ابنَ السَّرَّاجِ موافقته الأخفش (14), ولَم أجدْ ما نُسِبَ إليه في كتابه (الأصول في النَّحو).

ويمكن القول بما صرَّحَ به عبد القادر البغدادي:((كَانَ يُمكن تَأْوِيل هَذَا الْبَيْت على حذف التَّمْيِيز لَوْلَا أَن الْأَخْفَش حكى أَنَّ ذَلِك لُغَة للْعَرَب)) (15).

وإنَّ ما جاءَ به الأخفش قد عزَّزه بشاهدٍ عنِ العربِ وهذا اتجاهٌ تفرَّد به وحده, وأجازه العلماء على ضُعفٍ, بدليل أنَّ البيت الذي استشهد به الأخفش قائلُهُ مجهولٌ, وعليه يمكن القول : إنَّ ما ذكره الأخفش عليه شيءٌ من الضَّعف لما ذُكِر.

المطلب الثاني: الاتجاهُ النَّحوي عند الأخفش في الأسماء

النائب عن الفاعل1-

يرى جمهور النحويين أنَّ الفاعل يُحذفُ لغرضٍ لفظيّ أو معنويّ, وينوبُ عنه المفعولُ به , أو المصدرُ, أو الظرفُ, أو الجارُّ والمجرورُ[16]

ثُمَّ اختلفوا في إنابة أحد هذه الأشياء إذا اجتمعت في الجملة, فمذهب البصريين ، أنه إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهول مفعول به, ومصدر, وظرف وجار ومجرور، تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل، ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده، وما ورد من ذلك يُحمَل على الضرورة[17].

وخالفهم بذلك الأخفش, ذكر ابن مالك رأيَهُ:((فلو كان في الجملة مفعول به لم ينُب عن الفاعل غيره عند البصريينَ إلَّا الأخفش فإنَّهُ والكوفيينَ يجيزونَ إنابة بعض الثلاثة عن الفاعل مع وجودِ المفعول به))[18], وهو مذهب الكوفيين[19] وأثبتَ أبو البركات ابن الأنباري (ت577ه) رأي الأخفش قبل ابن مالك بأنه أجازَ نيابة غير المفعول به مع وجوده, ولم يُبد موقفه من ذلك[20], واستبعده أبو البقاء العكبري (ت662ه)[21], ويؤيد مذهبهم قراءة بعض القراء[22]:((لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)) [الجاثية/14]؛ أي ليُجْزَى الجزاءُ قومًا, وقول الشاعر[23]:

فَلَو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْكَلْبِ الكِلَابَا

والتقدير: لسُبَّ السَّبُّ.

وقال رؤبة بن العجاج[24]:

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إلَّا ذُو هُدَى

وذهب ابن مالك مذهب الأخفش والكوفيينَ مُرجّحًا ذلك بقوله :((وبقولِهم أقولُ في هذا؛ لثبُوتِ السَّماعِ به)) [25].

وبذلك يثبت أنَّ ما اتَّجهَ إليه الأخفش والكوفيونَ هو الراجح؛ لأنَّ العرب نطقت به, وما جاء عن العرب حُجَّةٌ.

1- القول في الاسم المعطوف على الضمير المجرور:

اختلفَ العلماءُ النحويونَ في الاسم الواقع بعد الواو في مثل: (ما شأنُكَ وزيدًا), فمنهم مَنْ عدّ الاسم منصوبًا على أنَّه مفعول معه, والواو للمعية, ومنهم مَنْ يجرُّهُ حملًا على الضمير المجرور قبل الواو, والواو عاطفة؛ كقولِكَ:(ما شأنُكَ وزيدٍ), ومنهم مَن قال بأنَّ الواو استئنافية وما بعده مبتدأ محذوف الخبر, وذكر ابن مالك[26] أنَّ الأخفشُ يُجيز الأوجه الثلاثة – الرفع, والنَّصب, والجر- فذكرَ رأيَهُ, بقولِه:((وروى الأخفشُ[27]: **فَحَسْبُكَ والضَّحَّاك سَيْفٌ مُهَنَّدُ**

يرفعه على الاستئناف؛ كقولِكَ: (ما شأنُكَ وزيدٌ)[28]. بنصبِ الضّحّاك, وجرّه, ورفعه. فالنّصبُ على أنّهُ مفعولٌ معه, والجرُّ على أنَّهُ معطوفٌ, والرّفعُ على أنَّه مبتدأٌ محذوف الخبرِ؛ كأنّهُ قالَ: فَحَسْبُكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ والضَّحَّاك كذلِك, فعلى مذهبِ الأخفشِ لا يمتنعُ الجرُّ بعد ما لكَ وما شأنُكَ)) [29].

ثمَّ ذهب يرجح قول الأخفشُ في الجر, فقال:((فلذلك قلتُ: يجبُ النَّصبُ أو يرجح على الجر , فوجوبه على مذهب سيبويه, وترجيحه على مذهبِ الأخفش))[30].

وما نقله ابن مالك عن الأخفش لم تثبت حقيقته, إذ نرى الأخفش في كتابه (معاني القرآن) يستحسن النصب ويرجحه, فقال:((قال الله تعالى (وَالأَرْحَامَ) منصوبة أي: اتقوا الأَرْحامَ. وقال بعضهم {والأَرْحامِ} جرّ. والأوَّلُ أحسن؛ لأنك لا تجري الظاهرَ المجرورَ على المضمر المجرور)) [31].

وأيَّد العلماء قولَ الأخفش, قال الزمخشري(ت538ه) :((وليس لك أن تجره حملاً على المكنى. فإذا جئت بالظاهر كان الجر الاختيار؛ كقولك:(ما شأنُ عبدِ اللهِ وأخيهِ يشتمُهُ)، و(ما شأنُ قيسٍ والبر تسرقُهُ)، والنصبُ جائزٌ)) [32].

وقال ابن يعيش (643ه) :((إنّ الجرّ لا يجوز حملًا على المضمر المجرور، نحوَ قولك: (ما لك وزيدٍ)، و(ما شأنُك وعمرٍو)؛ لأنّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلّا بإعادة الخافض, ولذلك استضعفوا قِراءةَ حَمْزَة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾. فحملها قومٌ على إضمار الجارّ، كأنّه قال: وبالأرحامِ، ثمّ حذف الباءَ))[33].

ومما تقدَّم نرى أنَّ ابن مالك هو الذي يجيز الجر حملًا على الضمير المجرور وليس الأخفش كما ذكر, قال في كتابه (شرح الكافية):((ومن مؤيدات الجواز أيضًا قراءة حمزة ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[34]. بخفض (الأرحامِ). ومثل هذه القراءة قول بعض العرب:(ما فيها غيره وفرسِهِ) رواه قطرب[35]. بجر "فرسِه", ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد لم أمنع العطف على ضمير الجر)) [36].

2- التوكيد بـ (كِلَا):

يرى العلماءُ النَّحويونَ أنَّهُ لا يجوز التوكيد في مثل:(ماتَ زيدٌ وعاشَ عمرٌو كلاهُما)؛ لأنَّ الفعلينِ (مات وعاش) لَا يؤدّيان المعنى نفسَهُ[37].

ووافقَ الأخفش النحويينَ في ذلك جاء في شرح عمدة الحافظ:((وقال أبو الحسن:(مات زيدٌ، وعاش عمرٌو كلاهما) ليس بكلام ؛ لأنهما لم يشتركا في معنى واحد)) [38].

أمَّا إذا اختلف لفظ العامل واتفق معناه؛ نحو قولِكَ:(انطلقَ زيدٌ, وذهبَ عمرٌو كلاهما) ففيه خلاف, منعه البصريونَ, وأجازهُ الكوفيون والأخفش [39]. وهذا ما نبَّهَ عليه ابنُ مالك بقولِهِ:((وعلى هذا نبَّهْتُ بقولي:((ولا ما تعدد عامله ولم يتّحد معناه وعمله))[40], ومعنى كلامه :((ولا يتجِدُ توكيدُ معطوفٍ ومعطوفٍ عليهِ إلا إذا اتَّحدَ معنى عامليهما)) [41].

والظاهر أنَّ ابن مالك يؤيّد قول الأخفش والكوفيين في هذه المسألة.

اعترضَ أبو حيان على قولِ الأخفش وابن مالك, ويرى أنَّ ما ذهبا إليه يحتاج إلى التصريح بالسماع, فضلًا عن أنَّ القواعد النحوية تقتضي المنع[42].

3- ابدال الاسم الظاهر من الضمير:

يرى النحويونَ أنَّهُ يجوز أنْ نبدل من الضمير إذا كان غائبًا أو ظاهرًا إذا أفادَ معنى الإحاطة والشمول؛ نحو قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [المائدة: 114] , (لأولِنا) بدل من(لنا) وقولك (رأيتُ الذي ذهبَ زيدٌ) (زيد) بدل من الضمير المستتر في (ذهبَ) [43].

أمَّا إذا لم يفدْ الإحاطة لا يجوز الإبدال, كما في قولك (رأيتُ زيدًا أباه)؛ لأنّ الغرضَ مِنَ البَدَلِ البيانُ، وضميرُ المخاطب والمتكلّم في غايةِ الوضوح، فلم يحتجْ إلى بيان[44]. قال سيبويه ((ولا يجوز أن تقول: رأيتُ زيدًا أباه، والأبُ غيرُ زيد؛ لأنّك لا تبيّنه بغيره, ولا بشيء ليس منه)) [45].

وقد أجاز الأخفش الإبدال من الضمير حتى وإن لمْ يدل على الإحاطة والشمول, قال ابن مالك:((وقد أجازَهُ الأخفشُ وحملَ عليه قوله تعالى﴿ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾[46], فجعلَ (الذين) بدلًا مِنْ (كُمْ))) [47].

وما ذكره ابن مالك ثابتٌ عند الأخفش, جاء في معاني القرآن:((قال: ﴿واللهِ لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ ثم أبدل فقال: ﴿الَّذِينَ خَسِرُواْ أَنْفُسَهُمْ﴾ أي: لَيَجْمَعَنَّ الذينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُم.)) [48]. ونقل الزَّجاج ذلك عن الأخفش أيضًا[49].

في حين نرى أنَّ أبا البقاء العكبري يستبعد ما ذكره الأخفش؛ فقال ((وَقَالَ الْأَخْفَشُ: لِلَّذِينِ خَسِرُوا بَدَلٌ مِنَ الْمَنْصُوبِ فِي لَيَجْمَعَنَّكُمْ؛ وَهُوَ بَعِيدٌ)) [50], ثُمَّ بيَّنَ علةَ اعتراضه بقوله:((لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ لَا يُبْدَلُ مِنْهُمَا لِوُضُوحِهِمَا غَايَةَ الْوُضُوحِ، وَغَيْرُهُمَا دُونَهُمَا فِي ذَلِكَ)) [51] .

وأخذَ ابن مالك بتأييد الأخفش؛ فقال:((ويؤيّدُ قولَهُ قولَ ذي الرمة[52]:

وَشوْهَاءَ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الوَغَى بِمُستَلْئِمٍ مِثْلَ الفَنِيقِ المُدَجَّلِ

(فمستَلْئِمٍ) بدلٌ مِنْ (ياء) المُتكلِّمِ)) [53].

ويبدو أنَّ ما ذكره العكبري هو الرَّاجح؛ لأنَّ الضَّميرَ أعرفُ المعارِفِ, فلا يحتاجُ إلى بيان وتوضيح؛ ((لأنّه يُحتمَل أنْ يكونَ ((الذين خسروا أنفسهم)) مبتدأ مستأنَفًا, وخبرُه (فَهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ) الذي بعده))[54].

4- العطف على اسم (لا) النافية للجنس:

(لا) النافية للجنس حرفٌ يدخل على الجملة الاسمية, ويعملُ فيها عملَ (إنَّ) بنصب المبتدأ ورفع الخبر, وتفيد نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نفيًا عامًّا على سبيل الاستغراق لا الاحتمال[55].

ويذكر النحويونَ أوجهًا متعددةً في المعطوف على اسم لا النافية للجنس, فتقول مثلًا[56]: لا رجلَ ولا امرأةَ (بفتح المعطوف), ولا رجلَ ولا امرأةٌ (بالرفع), لا رجلَ ولا امرأةَ (بالنصب).

وإنْ لم تتكرر (لا) مع المعطوف ففي ذلك خلاف بين النحويينَ, فذهب أكثرهم إلى أنَّهُ لا يجوز بناء المعطوف على الفتح، لأجل فصل العاطف[57].

وخالفهم بذلك الأخفش وحكى قوله:(لا رجلَ وامرأةَ) [58] على نية تكرار (لا).

قال ابن مالك:((وقلتُ في المشهور؛ لأنَّ الأخفشَ حكى: (لا رجلَ وامرأةَ) بفتح التاء بلا تنوين, مع عدم تكرير (لا), على تقدير (لا رجلَ ولا امرأةَ) بتركيب المعطوف مع لا الثانية, ثُمَّ حُذِفَت ونُوِيَتْ, واستصحب مع نيتها من البناءِ ما كان مع اللَّفظِ بها)) [59]. ونقل عنه ذلك ابن عصفور(ت669ه) أيضًا[60].

ومِنَ العلماءِ مَنْ ردَّ قول الأخفش, وقالوا بأنَّهُ شاذٌّ, ومنهم ابن هشام إذ قال: ((وأما حكاية الأخفش (لا رجلَ وامرأةَ) بالفتح، فشاذة)) [61].

وذكر الشاطبي رأيه أيضًا: ((وقد حكى الأخفش من كلامهم: لا رجلَ وامرأةَ، بإسقاط التنوين. وهو نادرٌ لا يعتدُّ به)) [62].

ويبدو لي أنَّ الرأيَ الراجح هو ما صرَّحَ به الدكتور فاضل السَّامرائي بقولِهِ:((والحق أنه مقيد بالمعنى فإن أراد معنى معينًا التزم أن يقول تعبيرًا خاصًّا به لا يحق له العدول عنه، فإن أراد التنصيص على الجنس جاء بالناصبة, وإن أراد التنصيص على الوحدة جاء بالرافعة, وإن أراد غير ذلك جاء به على حسب المعنى.)) [63].

5- العطف على الضمير المجرور:

اختلف العلماءُ النّحويونَ في هذه المسألةِ على قسمين, منهم مَنْ يُجَوّز العطفَ ومنهم مَنْ يمْنَعَ ذلكَ, فذهبَ البصريونَ إلى أَنَّهُ لا يجوزُ العطفُ على الضمير المجرور إلَّا بإعادةِ الجارّ, وجوَّزَهُ الكوفيونَ ونُسِبَ إلى الأخفشُ موافقتهم[64] .

ذكرَ ابنُ مالك قوله:((ويُعطَفُ على ضميرِ الجّرّ بإعادةِ الجارّ كثيرًا؛ نحو:﴿ **فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا**﴾ [فصلت/11], و﴿ **قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا وَمِنْ كُلِّ كَرْبٍ**﴾[64/الأنعام], وبغيرِ إعادتهِ قليلًا؛ كقولِهِ تعالى: ﴿ **وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ [البقرة/ 217], فجرَّ (المسجد الحرامِ) بالعطفِ على (الهاء) لا بالعطفِ على (سبيلِ)...., ومِنْ شواهدِ العَطْفِ على ضميرِ الجرّ قراءةُ حمزة: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ** ﴾[النساء/ 1]...., ومنها في كلامِ العربِ كثيرٌ كقولِ بعضِ العربِ:(مافيها غيرُهُ وفَرَسِهِ), بالجرِّ عطفًا على الهاءِ.

ومِنْهُ قولُ الشاعر[65] :

فاليَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ

والعملِ بمقتضى هذهِ الشواهدِ في النَّظمِ والنَثرِ قياسًا هو مذهبُ يُونسَ والأخفشِ والكوفيينَ, وهو اختيار أبي علي الشلوبين واختياري)) [66] .

وما نسبَهُ ابنُ مالكٍ إلى الأخفش ليسَ دقيقًا, بل الذي نراه أنَّ الأخفش في معانيه يذهبُ مذهبَ البصريينَ وهو المنع؛ وذلكَ عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ **وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ** ﴾[النساء/ 1]؛ إذْ قالَ:((قال اللهُ تعالى (وَالأَرْحَامَ) منصوبة أيْ: اتقوا الأَرْحامَ. وقال بعضهم (والأَرْحامِ) جَرَّ. والأَوَّلُ أحسن لأنك لا تجري الظاهر المجرور على المضمر المجرور)) [67] .

وأيَدهُ الزّجّاجُ بقولِهِ:((القراءةُ الجيّدةُ نصبُ (الأرحامَ)؛ المعنى: (واتقوا الأرحامَ أنْ تقطعُوها)، فأمَّا الجرُّ في (الأرحامِ) فخطأٌ في العربية لا يجوز إلَّا في اضطرارِ شعرٍ))[68]

ويمكن أنْ ننظر إلى هذه المسألة في ضوء قاعدة بأنَّ الاسم الظاهر أقوى منَ الضمير, فلا يُمكن عقلًا حمل الأقوى على الأضعَف, وفضلًا عن ذلك فإنَّ للنحويينَ كلامًا في الاسم المجرور بعد حرف العطف وتأويلاتٍ هي أقربُ مِنَ أنْ يكونَ الاسمُ معطوفًا, وبذلك لا يمكنُ ذكر الأدلَّةِ كلّها في هذا البحث القصير[69] .

المطلب الثالث: الاتجاه النَّحوي عند الأخفش في الحروف :

1- معنى الحرف (لعلَّ):

وهي من الحروف المشبهة بالفعل التي تطلب الاسماء وتختص بها ، فهي تدخل على المبتدأ والخبر, فتنصب المبتدأ وترفع الخبر ، كما أنَّ الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به, وتفيد الترجي والتوقع, ولها معانٍ عدّة كالتعليل والشَّكِ والإشفاق والتمني والاستفهام والخوف[70].

وبين علماء اللغةِ خلاف في معانيها, لاسيما في القرآن الكريم, فذهبَ الأخفش إلى أنَّها تُفيد التعليل بمعنى (كي) أو (اللّام) [71].

نقلَ ابن مالك قولَهُ: ((قال أبو الحسن الأخفش (لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ)؛ نحو قول الرجل لصاحبه: (أَفْرِغْ لَعَلَّنَا نَتَغَدّى) والمعنى: لِنتَغَدّى, وكقول الرجل: (اِعْمَلْ عَمَلَكَ لَعَلَّكَ تَأْخُذُ أَجْرَكَ) أي: لِتَأْخُذَه.)) [72], ومثل هذا قال الكسائي[73].

وذهب آخرون إلى أنَّها تُفيد الترجي والتوقع[74], ومنهم المبرّد إذ قال:((وَمثل هَذَا قَوْله:﴿فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخشَى﴾ وَلَعَلَّ إِنَّمَا هِيَ للترجي))[75].

وعليه يمكن القول: إنَّ الحرف (لعلَّ) قد يؤدَّى بمعانٍ مختلفة في اللغة العربية والقرآن الكريم خاصَّة, وذلك بحسب فهم الموضع الذي تأتي فيه, بصرف النظر عن آراء النحاة, مثال ذلك قولُنا: إنَّ الله تعالى يقول في كتابه الكريم: ((لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ)), فهل هنا يكون موضعُها ترجيًا؟ لا يمكن ذلك؛ لأنَّ المتكلم الله سبحانه, بخلاف النظر إلى الآية من زاوية المُخاطب, فهنا ينطبق عليها معنى الإشفاق, وهكذا في المواضع الأُخرى.

2- **اقتران (إنَّ) بـ (ما):**

يرى كثيرٌ من النحويين وفي مقدّمتهم سيبويه[76] أنَّ (ما) إذا دخلت على (إنَّ) كفَّتها عن العمل وهيَّئتها للدخول على ما لم تكن تدخل عليه من جمل فعلية[77].

وذهب آخرون[78] إلى أنَّ (إنَّما) تبقى عاملةً كما هو الحال في (ليتما), ونُقِلَ عنِ الأخفش قوله بذلك[79] بحُجَّةِ نقله عنِ العرب.

جاء في كتاب شرح عمدة الحافظ لابن مالك: ((إنَّ الكسائيَّ والأخفشَ رويا عن بعضِ العربِ إعمال (إنَّ) مقرونةً بـ (ما))) [80].

ونُسِبَ إلى ابنُ السَّرَّاج موافقته[81], وذهب هذا المذهب أبو القاسم الزَّجَّاجي فقال: ((ومِنَ العربِ مَنْ يقولُ : ((إنَّما زيدًا قائمٌ)), و((لَعلَّما بكرًا مُقِمٌ)), فيُلغي (ما), وينصب بـ (إنَّ), وكذلِكَ سائرُ أخواتها))[82], واستساغ ابنُ مالك هذا الرأي[83].

والرأي الراجح أنَّ (ما) إذا دخلت على (إنَّ) تكفها عن العمل, وذلك ثابتٌ في القرآن الكريم, مثال ذلك قال تعالى:﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه/98], ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ [المائدة/ 55]؛ والملاحظ جاء بعد (إنَّما) اسمانِ مرفوعان في كلّ آيةٍ, وذلك دليلٌ كافٍ لإبطالِ (إنَّ) عن العملِ.

ومما يُقوّي ذلك أنَّ هناكَ أفعالٌ مثل: (قلَّما, وطالما) لا تحتاج إلى فاعلٍ ولا مفعولٍ به؛ لدخولِ (ما) عليها وكفّتها عن العمل, فكيف بالحرف وهو أضعف من الفعل؟.

3- القسم بحرف القسَمِ (التاء) :

تاء القسم من حروف الجر, وتدخل غالبًا على لفظة جلالة (الله), وتفيد القسم, نحو قوله تعالى:﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف/85], وهذه حقيقة مُتَّفَقٌ عليها بينَ النحويين[84].

جاء في كتاب شرح عمدة الحافظ:((ودخول التاء على الله – تعالى وحده- هو المشهور, وروى الأخفش "تربِّ الكعبة")) [85].

في حين نرى أنَّ العلماء لهم رأيٌ غير ما نُقِلَ عن الأخفش, إذ يقول سيبويه:((التاء لا تَجرُّ في القسم ولا في غيره إلاّ في الله، إذا قلت تاللهِ لأَفْعَلَنَّ.)) [86].

ووافقه الفراء بقوله:((العربُ لا تَقُولُ:(تالرحمنِ), ولا يَجْعلونَ مكانَ الواو تَاء إلَّا فِي الله عَزَّ وَجَلَّ)) [87].

وقال الزّجاج: ((إلاَّ أنَّ التاءَ لا يُقسَمُ بها إلا في (اللَّه) لا يجوز تالرحمن ولا تَرَبِّي لأفعلنَّ)) [88].

والمُلاحَظ أنَّ الأخفشَ يُخالِفُ العلماء النحويين بنقله ذلك عنِ العربِ قولها:(تربِّ الكعبةِ) وعدم اختصاصها بلفظة جلاله (الله)[89].

ولم يرتضِ النحويون ما ذكره الأخفش, وعدّوه شاذًّا عن القياس, قال ابنُ يعيش:((وقد حكى أبو الحسن: "تَرَبِّ الكعبة لأفعلنّ"، يريدون: "وربّ الكعبة"، وهو قليل شاذّ)) [90].

وذكر أبو حيّان رأيَه:(("التاء" تجرُّ في القسمِ، ولا تدخلُ إلا على اسمِ اللهِ، وهي كثيرةٌ في القرآنِ، وقالوا: إنَّها بدلٌ من واو القسمِ، كما قالوا: تخمة وأصله: وخمة، وشذت في قولهم: ترب الكعبة، وتالرحمن وتحياتك.)) [91].

ويُمكنُ القولُ إنَّ لا مانعَ من دخولِ (التاء) على غير لفظة جلاله, كونها مختصّةً بالقسم, وعملها كباقي أدوات القسم, وفضلًا عن ذلكَ أنَّ العربَ تحدَّثت بها مع لفظة جلاله وغيرها[92].

4- (أنْ) الزائدة الداخلة على الفعل المضارع:

أجمعَ علماءُ النَّحوِ أنَّهُ إذا وَلِيَ (أَنْ) فِعلٌ مضارعٌ مَعَه (لَا)؛ نَحْو:(أَشرتُ إِلَيْهِ أَنْ لَا تفعل) جَازَ رَفعه على تَقْدِير (لَا) نَافِيَة وجزمه على تقديرها ناهية[93], و(أنْ) في ذلك زائدةٌ توكيدًا.

ونقلَ ابنُ مالكٍ مُخالفةِ الأخفش لذلك بقولهِ:((وقدْ زَعمَ الأخفشُ أنَّ (أنْ) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلاَّ نُقَاتِلَ﴾ زائدة, ونصَبَتْ مع زيادتِها فيها كما جرَّتْ الباء الزَّائدة))[94].

والمعنى أنَّه يجوز عنده أنْ تعمل (أنْ) في ذلك مع زيادتها, حملًا على (أنْ) المصدرية, كما جرَّتِ الباءُ الزائدةُ حَمْلًا على التي بمعنى الإلصاق[95].

واحتجَّ الأخفش بقولِهِ:(((أنْ) ها هنا زائدة كما زيدت بعد (فلمَّا), و(لَمَّا), و(لَوْ), فهي تُزادُ في هذا المعنى كثيرًا. ومعناه: (وَمالنَا لا نُقَاتِلُ), فأعملَ (أَنْ) وهي زائدة كما قال: (ما أتاني منْ أحَدٍ) فأعمل (مِنْ) وهي زائدة)) [96].

في حين نرى أنَّ الفراء يقول بأنَّه محمولٌ على المعنى:((وأما إذا قال (أنْ) فإنَّه مما ذهب إلى المعنى الَّذِي يحتمل دخول (أنْ) ألا ترى أنَّ قولك للرجل: مالك لا تصلي فِي الجماعة؟ بمعنى ما يمنعُك أنْ تصلِّي؟، فأدخلتَ (أنْ) في (مالَكَ) إذ وافق معناها معنى المنع. والدليل على ذلك قول اللَّه عز وجل:﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: 12]))[97]. وهو مِنْ أجود الآراء عند النَّحاس[98].

واعترضَ الزَّجاج على رأي الأخفش, ويرى أنَّ (أنْ) لا يمكن زيادتها في هذا الموضع؛ فقال:((والقول الصحيح عندي أنَّ " أنْ " لا تُلغَى ههنا، وأنَّ المعنى: وأيُّ شيءٍ لنا في أنْ لا نقاتلَ في سبيلِ اللَّه، أيْ: أيُّ شيءٍ لنا في تَرْكِ القِتَالِ)) [99]

كما لَم يرتضِ ابنُ مالك قولَ الأخفشِ فقال:((وليسَ رأيَهُ في هذا مرضيًّا؛ لأنَّ الباء الزائدة مختصة بالاسم, فجازَ إعمالها, و(أنْ) الزائدة غير مختصة بالفعل فلا يجوز إعمالها))[100].

ويمكنُ القول: إنَّ ما ذهب إليه العلماء هو الصَّحيح, وللحجَّةِ التي جاؤوا بها.

5- اقترانُ الخبرِ بـ (الفاء):

إنَّ الأصلَ في الخبرِ مستغنٍ عَنِ (الفاء)؛ لأنَّهُ مُرتَبِطٌ بالمبتدأ ارتباطُ المحكومِ بهِ بالمحكومِ عليه [101].

وذكر النحويون[102] أنَّ حقَّ خبر المبتدأ ألَّا يدخل عليه حرف (الفاء)؛ لأنَّ نسبتَهُ مِنَ المبتدأ نسبةُ الفعلِ مِنَ الفاعلِ، فالأسماء عندهم على قسمين: منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاءِ، وقسمٌ يتضمّن معنى الشرط والجزاء، فالأوّلُ نحوُ: (زيد) و(عمرو) وشِبْهِهما، فما كان من هذا القَبِيل لم يدخل الفاءُ في خبره. تقول: (زيدٌ منطلقٌ) ولو قلت: (زيدٌ فمنطلقٌ) لم يجز[103].

وكان أبو الحسن الأخفشُ يُجيز ذلك على زيادةِ الفاء، وذكر أنَّهُ ورَدَ عَنِ العربِ كثيرًا, إذ قالَ:((وزعموا أنَّهُ يقولون (أَخُوكَ فوُجِد), (بل أخوك فَجُهِدَ) يريدون (أخوك وُجِدَ), و(بل أخوك جُهِدَ) فيزيدون الفاء))[104].

وعَرَضَ ابنُ مالكٍ حُجَّةَ الأخفشِ, فقالَ:((وزَعمَ الأخفشُ: أنَّ الزّائدَ في هذا البيت (ثُمَّ) لا (الفاء), والفاء أولى بالزّيادة؛ لأنَّ زيادَتَها قد كَثُرَتْ, وزيادَةُ (ثُمَّ) لَمْ تكثُر, ولأنَّ زيادَةَ حرفٍ واحدٍ أولى مِنْ زيادةِ ثلاثَةِ أحرفٍ))[105].

ونراه قد ضعَّفَ رأيَهُ في كتابه شرح التسهيل, فقالَ:((ورأيُهُ في ذلكَ ضعيفٌ؛ لأنَّهُ لَمْ يَرِدْ بهِ سَماعٌ))[106].

ويمكن القول: إنَّ كلَّ حرف في اللّغةِ العربيةِ له موضعه الخاص في الجملة, ويحدده السياق, بشرط ألَّا يخِلَّ بالجملةِ.

6- (إنْ) المخففة من الثقيلة:

وأصلُها (إنَّ) المشدّدة التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ, وعندما حُذِفَتْ نونها الثانية خُفِّفَتْ وفقدَتْ تأثيرَها الإعرابي, مع بقاء تأثيرها المعنوي, ولا بُدَّ أنْ يقترنَ خبرها باللّام الفارقة فرقًا بينها وبينَ النَّافية[107].

وفي عملِ (إنْ) المخففة خلاف بين النحويينَ, إذ منعه الكوفيونَ[108], وأجازه البصريونَ على قلةٍ [109], حكى ذلكَ سيبويه[110], ووافقهُ الأخفشُ[111].

جاء في شرح عمدة الحافظ:((وحكى الأخفشُ:﴿ وَإِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق/4], قال تُقرَأُ بالنّصبِ والرّفع)) [112]. وزاد الأخفش في معانيه أنَّ:(((ما) زيادة للتوكيد, واللام زيادة للتوكيد وهي التي في قوله ﴿ وَإِن كَانَ أَصْحَابُ الأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ﴾))[113]. فاللّام عنده في الآية هي الفارقة.

وهذا ما ذهبَ إليه سيبويه بقولِه:((ومثل ذلك:﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ، إنما هي لَعلَيْهَا حَافِظٌ))[114].

ولَزمتْ اللّام خبر (إنْ) فرقًا بينها وبينَ النافية, ذكر ابن السّراج قولَهُ:((أن تكون مخففة من الثقيلة, فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللّام على الخبر, ولم يَجُزْ غيرُ ذلِكَ))[115].

وما ذهبَ إليه الأخفش ومن وافقه هو الرّاجح.

الخاتمة:

الحمدُ للهِ ربِ العلمين, والصَّلاةُ والسَّلامُ على سيِّدِنا ونبيِّنا مَحَمَّدٍ وعلى آلهِ وصحبِه ومَنْ والاهُ.

بعدَ البحث في كتاب (شرح عمدة الحافظ) لابن مالك عن اتجاهت الأخفش الأوسط النَّحويَّة, عمدتُ إلى تسجيل أهمِّ النتائج التي توصَّلتُ إليها:

1- إنَّ أبا الحسنِ الأخفشَ الأوسط مِنَ العلماءِ المتقدِّمين البارزينَ في العربيّة لا سيما علمُ النَّحو, لهُ آراءُ نحويَّةٌ واتجاهات تستحقُّ الدراسةَ, تغني طالبَ العلمِ وتثريه لُغويًّا ونحويًّا.

2- بلغتِ المسائل النحوية التي ورد فيها آراء الأخفش أربع عشرة مسألة وافقَ ابنُ مالك الأخفش في سبع مسائل منها, وكانَ مؤيِّدًا لها معزِّزًا ذلك بالشواهد, منها مسألة:(إبدال الاسم الظاهر من الضمير), ومسألة:(اقتران (إنَّ) بـ (ما)), وغيرها.

3- نُسِبَ إلى الأخفش بأنَّه وافق الكوفيين في مسألة(العطف على الضمير المجرور) وهو جواز العطف, وعند الرجوع إلى كتابه (معاني القرآن) تبيَّنَ أنَّ الأخفش يوافق البصريين بأنَّه لا يجوزُ عطف الاسم على الضمير المجرور, مُستدلًّا بالشواهد القرآنيَّة, مِمَّا يدلُّ على توهم مَنْ نسَبَ إليه موافقة الكوفيين.

4- نُسِبَ إلى الأخفش آراءٌ لم نجدها في كتابه (معاني القرآن), ولعلَّ ذلك يرجع إلى أنَّ العلماء اطَّلعُوا على آرائه في كُتُبٍ له لم تصِل إلينا.

الهوامش :

([1]) ((هو َأَبُو الْحسن سعيد بن مَسْعدَة الْأَخْفَش, مولى بني مجاشع بن دارم، وإليهم ينْسب، فَيُقَال الْمُجَاشِعِي، وَهُوَ أحذق أَصْحَاب سِيبَوَيْهِ, ولم تذكر كُتُب التراجِم مولدَهُ, ولكن ذَكرَتْ أَنَّهُ((كَانَ أسَنَّ مِنْ سِيبَوَيْهِ, وذَكَرَ مِمَّنْ ترجمَ لهُ أنَّ وفاته سنة خمس عشرة ومائتين, على أرجح الأقوال)). تأريخ العلماء النّحويين من البصريين والكوفيينَ: 85, وينظر: معجم الأدباء: 1374/3, وبغية الوعاة: 590/1, ووفيات الأعيان: 381/2, ونزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: 109.

([2]) ينظر: مقدِّمة شرح عمدة الحافظ: 11/1.

([3]) ينظر: المصدر نفسه: 12/1.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: 2047/4, وشرح عمدة الحافظ:788/2-789, وشرح التسهيل لابن مالك: 10/3, وهمع الهوامع: 32/3.

(5) شرح عمدة الحافظ:788/2-789.

(6) ارتشاف الضرب: 2047/4.

(7) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:533/4.

(8) البيت منسوب إلى الشاعر كثيّر بن عبد الله بن مالك النهشلي, ولم أجده في ديوانه ينظر: خزانة الأدب للبغدادي: 415/9, وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 205/3.

(9) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 789/2, والتذييل والتكميل:102/10.

(10) أي الفعلان: (نِعْمَ وبِئسَ).

(11) البيت لتأبّطَ شرًّا, ورواية البيت:(**وَرَيْدَاءُ الشَّبَابِ وَنِعْمَ خِيمُ**), ينظر: ديوانه: 69.

(12) شرح عمدة الحافظ: 789/2.

(13) ينظر: المصدر نفسه, والتذييل والتكميل:102/10, وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: 906/2.

(14) ينظر التذييل والتكميل: 10/ 102.

(15) خزانة الأدب: 419/9.

([16]) ينظر: ارتشاف الضرب:1336/3, وتوضيح المقاصد والمسالك: 598/2, والمنهل المأهول بالبناء للمجهول: 405.

([17]) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين: 286مسألة (38), وشرح شذور الذهب لابن هشام:211, وشرح ابن عقيل:121/2.

([18]) ينظر شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: 186/1.

([19]) ينظر التبيين عن مذاهب النحويين: 286مسألة (38), وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:77, وشرح التسهيل لابن مالك: 124/2.

([20]) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن: 365/2.

([21]) ينظر التبيان في إعراب القرآن: 1152/2.

([22]) هذه قراءة أبي جَعْفَر المدنيّ, ينظر: الكنز في القراءات العشر: 74/1.

([23]) البيت يُنسَب إلى جرير, ولم أجده في ديوانه, ينظر: خزانة الأدب: 337/1, وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:96/1.

([24]) ينظر ملحق ديوانه:173.

([25])المصدر نفسه: 186/1-187, وشرح التسهيل: 128/2.

([26]) شرح عمدة الحافظ: 406/1.

([27]) البيت يُنسَب إلى جرير, ولم أجده في ديوانه, وصدر البيت: **إذا كَانَت الهيجاء وانشقت الْعَصَا**, ينظر الأمالي: 262/2, والأصول في النّحو:37/2.

([28]) ينظر: الكتاب: 307/1, وشرح عمدة الحافظ: 406/1, وشرح التسهيل: 255/2, والبديع في علم العربية:178/1.

([29]) شرح عمدة الحافظ: 406/1.

([30]) المصدر نفسه:408/1.

([31]) معاني القرآن للأخفش: 243/1.

([32]) المفصل في صنعة الإعراب: 84.

([33]) شرح المفصل:444/1.

([34]) النساء/ 1.

([35])أبو علي محمد بن المستنير (ت 206ه).
([36]) شرح الكافية الشافية: 1249/3.
([37]) ينظر: شرح التسهيل: 296/3, وارتشاف الضرب:1953/4, وشرح قطر الندى: 294.
([38]) شرح عمدة الحافظ: 567/1.
([39]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 567/1, وشرح التسهيل: 296/3, وارتشاف الضرب: 1953/4.
([40]) شرح عمدة الحافظ: 567/1.
([41]) شرح التسهيل: 296/3.
([42]) ينظر: ارتشاف الضرب: 4/ 1953.
([43]) ينظر: الأصول في النحو: 47/2, والبديع في علم العربية: 347/1, وشرح المفصل: 296/2, وتوضيح المقاصد والمسالك:1045/2.
([44]) ينظر: البديع في علم العربية: 347/1, وشرح المفصل: 296/2.
([45]) الكتاب: 151/1.
([46]) الأنعام/12.
([47]) شرح عمدة الحافظ: 588/2- 589, وينظر: معاني القرآن: 293/1.
([48]) معاني القرآن: 293/1- 294.
([49]) معاني القرآن وإعرابه 232/2.
([50]) التبيان في إعراب القرآن 483/1.
([51]) التبيان في إعراب القرآن 483/1.
([52]) ديوانه: 1499/3, ورواية البيت (مثلَ البَعيرِ المدجَّلِ).
([53]) شرح عمدة الحافظ: 589/2.
([54]) شرح المفصَّل: 269/2.
([55]) ينظر: شرح قطر الندى : 166, ومعجم حروف المعاني في القرآن الكريم:888/2.
([56]) معاني النحو:371/1-372.
([57]) ينظر: شرح ابن الناظم: 138, واللمحة في شرح الملحة: 495/1, وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 20/2.
([58]) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 259/1, وشرح جمل الزجاجي:275/2, وشرح ابن الناظم:138.
([59]) شرح عمدة الحافظ: 259/1.
([60]) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 275/2.
([61]) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: 20/2.
([62])المقاصد الشافية: 443/2.
([63]) معاني النحو:372/1.
(64) ينظر: الانصاف في مسائلِ الخلاف: 379/2, وشرح ابن عقيل: 239/3, وشرح عمدة الحافظ: 665/2.
(65) البيت لم يعزه أحدٌ إلى قائل, وهو من شواهد سيبويه, ينظر: الكتاب:383/2, والكامل في اللغة والأدب:30/3, وخزانة الأدب للبغدادي: 123/5.
(66) شرح عمدة الحافظ: 659/2- 665.
(67) معاني القرآن: 243/1.
(68) معاني القرآن وإعرابه: 6/2.
(69) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف:379/2, واللباب في علل البناء والإعراب:433/1, وعمدة الحافظ:665/2.
([70])ينظر: معجم حروف المعاني في القرآن الكريم:928.
([71])ينظر: معاني القرآن للأخفش: 442/2, والجنى الداني في حروف المعاني: 580.
([72]) عمدة الحافظ وعِدّة اللَّافظ:221/1, وينظر: معاني القرآن للأخفش: 442/2.
([73]) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 269/1.
([74]) ينظر: المقتضب:183/4, والجنى الداني في حروف المعاني: 580.
([75]) المقتضب:183/4.
([76]) ينظر: الكتاب:138/2.
([77]) ينظر: معاني النحو: 327/1.
([78]) ينظر: عمدة الحافظ وعدَّة اللَّافظ: 233/1, والغرة في شرح اللمع: 91/1, وارتشاف الضرب: 1286/3.
([79]) ينظر: عمدة الحافظ وعدَّة اللَّافظ: 233/1, والغرة في شرح اللمع: 91/1, وارتشاف الضرب: 1286/3.
([80]) شرح عمدة الحافظ وعدَّة اللَّافظ: 233/1.
([81]) ينظر: اشرح التسهيل: 38/2.
([82]) ينظر: الجمل في النحو: 304.
([83]) ينظر: شرح التسهيل:38/2.
([84]) ينظر: الكتاب: 59/1, ومعاني القرآن للفراء: 51/2, وشرح كتاب سيبويه للسيرافي : 327/1, والجنى الداني : 57.
([85]) شرح عمدة الحافظ: 270/1.
([86]) الكتاب: 59/1.

([87]) معاني القرآن للفراء: 51/2.
([88])معاني القرآن وإعرابه: 120/2.
([89]) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: 383, وشرح عمدة الحافظ: 270/1, وشرح الكافية الشافية: 2/ 792.
([90]) شرح المفصل: 492/4.
([91]) ارتشاف الضرب: 1717/4, وينظر التذييل والتكميل: 159/11.
([92]) ينظر: شرح ابن عقيل: 12/3, وشرح التصريح على التوضيح: 636/1.
([93]) ينظر: الجنى الداني: 222, ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 50.
([94]) شرح عمدة الحافظ: 332/1.
([95]) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 194/1, وشرح عمدة الحافظ: 332/1, وشرح التسهيل لابن مالك: 12/4.
([96]) معاني القرآن: 194/1.
([97]) معاني القرآن وإعرابه: 327/1.
([98]) معاني القرآن : 163/1.
([99]) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 122/1.
([100]) شرح عمدة الحافظ: 332/1, وينظر: شرح التسهيل: 12/4.
(101) ينظر: ارتشاف الضرب1140/3, وتمهيد القواعد1051/2, والنحو الوافي535/1, وبحوث نحوية في الجملة العربية79 .
(102) ينظر: الكتاب: 1/ 139 ، 3/ 195 ، والاصول في النحو 2/ 68 ، والتبيان في إعراب القرآن 1/ 114.
(103) ينظر: الكتاب: 138/1, والرد على النّحاة: 96, وشرح المفصل: 250/1.
(104) معاني القرآن:132/1, وينظر: شرح عمدة الحافظ:653/2.
(105) شرح عمدة الحافظ: 654/2.
(106) شرح التسهيل: 331/1.
(107) ينظر: شرح المفصّل: 357/2, معجم حروف المعاني في القرآن الكريم: 379/1.
(108) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:195/1
(109) ينظر: المصدر نفسه.
(110) ينظر: الكتاب: 140/2.
(111) ينظر: معاني القرآن: 120/1, وشرح عمدة الحافظ: 235/1.
(112) شرح عمدة الحافظ: 235/1.
(113) معاني القرآن: 120/1.
(114) الكتاب:139/2.
(115) الأصول في النّحو: 237/1.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم
- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان الاندلسي: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت 745ه) , تحقيق : د. رجب عثمان محمد , مكتبة الخانجي , القاهرة , ط1 , 1418ه – 1998م .
- الأصول في النحو , ابن السراج: أبو بكر محمد بن سهل (ت 316ه) , تحقيق : عبد الحسين الفتلي , مؤسسة الرسالة - بيروت , ط3 , 1417ه – 1996م .
- إعراب القرآن , أبو جعفر النحاس: أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338ه) , وضع حواشيه وعلّق عليه : عبد المنعم خليل ابراهيم , منشورات محمد علي بيضون , بيروت , ط1 , 1421ه .
- الأمالي , القالي : إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن محمد بن سلمان (ت 356ه) عني بوضعه وترتيبه : محمد عبدالجواد الأصمعي , دار الكتب المصرية , ط2 , 1344ه – 1926م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين , والكوفيين , أبو البركات الأنباري: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري النحوي (ت 577هـ) , مطبعة السعادة , ط4 , 1961م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك , ابن هشام الانصاري: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المصري (ت 761هـ) , تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد , منشورات المكتبة العصرية , صيدا – بيروت .
- بحوث نحوية في الجملة العربية , د. عبد الخالق زغير عدل , العراق – جامعة واسط , ط1 , 2010م دمشق .
- البديع في علم العربية , مجد الدين : المبارك بن محمد الشيباني أبو السعادات ابن الأثير الجزري (ت 606ه) , تحقيق : د. فتحي أحمد علي الدين , جامعة أم القرى , مكة المكرمة , ط1 , 1420ه .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة , السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911ه) , تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم , المكتبة العصرية – لبنان , صيدا .
- البيان في غريب إعراب القرآن , أبو البركات الانباري , تحقيق : د. طه عبد الحميد طه , الهيئة المصرية العامة للكتاب , 1400ه – 1980م
- تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم , أبو المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المعري (ت: 442هـ), تح: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة, ط2, 1412هـ - 1992م.

- التبيان في إعراب القرآن , العكبري: أبو البقاء (ت 616ه) , تحقيق , علي محمد البجاوي , الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين , : أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله (ت 616ه) , تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين , دار الفكر الاسلامي , بيروت – لبنان , 1396ه .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل , أبو حيان الاندلسي, محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان أثير الدين, تحقيق : د. حسن هنداوي , دار القلم – دمشق , ودار كنوز إشبيليا , ط1 , 1421 – 2000م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد , ابن مالك الطائي الجياني: جمال الدين محمد بن عبدالله (ت 672ه) , تحقيق : محمد كامل بركات , دار الكتاب العربي للطباعة والنشر, 1387ه – 1967م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد , ناظر الجيش, محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المصري, (ت 778ه) , تحقيق : أ.د. علي محمد فاخر وآخرون , دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع , القاهرة , ط1 , 1428ه .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك , المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن ابن قاسم بن عبدالله بن علي المصري (ت 749ه) , تحقيق : عبدالرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي , ط1 , 1428ه – 2008م .
- الجُمل في النحو , الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت 340ه) , تحقيق: د. علي توفيق الحَمَد , كلية الآداب – جامعة اليرموك , اربد – الأردن , مؤسسة الرسالة– دار الأمل , ط1 , 1404ه – 1984م .
- الجنى الداني في حروف المعاني , المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله (ت 749ه) , تحقيق : د. فخر الدين قباوة , الأُستاذ محمد نديم فاضل , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , ط1 , 1413ه – 1992م .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب , البغدادي: عبد القادر بن عمر (ت 1093ه) , تحقيق : عبد السلام محمد هارون , مكتبة الخانجي – القاهرة , ط4 , 1418ه – 1997م .
- ديوان تأبط شرا, اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي, دار المعرفة بيروت لبنان, ط1, 1424- 2005.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك , ابن الناظم: عبد الله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686ه) , تحقيق : محمد باسل عيون السود , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , ط1 , 1420ه – 2000م .
- شرح ابن عقيل , بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي , المصري , الهمداني (ت 769ه) , تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد , دار التراث – القاهرة , ط20 , 1400ه – 1980م .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو , الأزهري: خالد بن عبد الله (ت 905ه) , تحقيق : محمد باسل عيون السود , دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان , ط1 , 1421ه – 2000م .
- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية , محمد بن محمد حسن شُرَّاب , مؤسسة الرسالة , بيروت – لبنان , ط1 , 1427ه – 2007م .
- شرح الكافية الشافية , ابن مالك: جمال الدين ابي عبد الله محمد بن عبدالله الطائي الجياني(ت 672ه) , تحقيق : عبد المنعم هريدي , جامعة أم القرى – مكة المكرمة , دار المأمون للتراث , ط .
- شرح المفصل , ابن يعيش: موفق الدين بن علي النحوي (ت 643ه) , عنيت بطبعهِ ونشرهِ بأمر المشيخة , إدارة الطباعة المنيرية – مصر .
- شرح تسهيل الفوائد, محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ), تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون, هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, ط1 (1410هـ - 1990م).
- شرح جمل الزجاجي(الشرح الكبير), ابن عصفور الاشبيلي: أبو الحسن علي بن مؤمن ابن محمد بن علي الحضرمي (ت 669ه), تحقيق : د. صاحب أبو جناح .
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب , ابن هشام الانصاري: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله المصري (ت 761هـ), تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد, دار الطلائع للنشر والتوزيع – القاهرة.
- شرح عُمدة الحافظ وعُدَّة اللّافظ , ابن مالك: جمال الدين محمد أبو عبدالله الجياني (ت 672ه) , تحقيق : عدنان عبدالرحمن الدوري , مطبعة العاني – بغداد , 1397ه – 1977م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى , ابن هشام الانصاري: أبو محمد عبد الله جمال الدين (ت 761هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد , المكتبة العصرية , صيدا – بيروت , ط1 , 1414هـ - 1994م.
- شرح كتاب سيبويه , السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368ه) , تحقيق أحمد حسن مهدلي , علي سيد علي , دار الكتب العلمية , بيروت – لبنان , ط1, 2008م .
- الغرة في شرح اللمع , ابن الدّهان: أبو محمد سعيد بن المبارك (ت 569ه) , تحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السُّليم , دار التدمرية , ط1 , 1432ه – 2011م .
- الكامل في اللُّغة والأدب, المبرّد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285ه) , تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم, دار الفكر العربي– القاهرة , ط3 , 1417ه – 1997م.
- الكتاب , سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر , تحقيق : عبد السلام هارون , مكتبة الخانجي – القاهرة , ط3 , 1408ه , 1988م .
- كتاب اللَّمحة في شرح الملحة , ابن الصَّايغ: أبو عبد الله محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي(ت 720ه) , تحقيق : إبراهيم بن سالم الصاعدي , عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية , المدينة المنورة , المملكة العربية السعودية , ط1 , 1424ه – 2004م .
- الكنز في القراءات العشر , تاج الدين المقرئ: أبو محمد عبدالله بن عبد المؤمن بن الوجيه التّاجر الواسطي (ت 741ه) , تحقيق : د. خالد المشهداني , مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة , ط1 , 1425ه – 2004م .
- اللُّباب في علل البناء والإعراب , العكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616ه) , تحقيق : د. عبد الإله النبهان , دار الفكر – دمشق .

- معانى القرآن: الأخفش , أبو الحسن المجاشعي ، البلخي البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ), تح: الدكتورة هدى محمود قراعة, مكتبة الخانجي، القاهرة, ط1، 1411 هـ - 1990 م.
- معاني القرآن , الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي (ت 207ه) , تح : أحمد يوسف النجاتي , محمد علي النجار , عبد الفتاح إسماعيل الشلبي , دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر , ط1 .
- معاني القرآن وإعرابه, الزجاج: أبو اسحاق إبراهيم بن السري بن سهل (ت 311) , تحقيق : عبد الجليل عبده شلبي , عالم الكتب – بيروت , ط1 , 1408ه – 1988م .
- معاني النحو, د. فاضل صالح السامرائي, مؤسسة التأريخ العربي للطباعة والنشر, إحياء التراث العربي, بيروت- لبنان, ط1, 1428ه- 2007م.
- معجم الأدباء ,ياقوت الحموي: شهاب الدين أبو عبدالله بن عبدالله الرومي (ت 626ه), تحقيق : إحسان عباس , دار الغرب الإسلامي , بيروت , ط1 , 1414ه – 1993م.
- معجم حروف المعاني في القرآن الكريم , محمد حسن الشريف , مؤسسة الرسالة – بيروت , ط1 , 1417ه – 1996م .
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب , ابن هشام الانصاري: جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله المصري (ت 761هـ) , تحقيق : د. مازن المبارك , محمد علي حمد الله , دار الفكر – دمشق , ط1 , 1384هـ -1964م .
- المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري, أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله (ت: 538هـ), تح: د. علي بو ملحم, مكتبة الهلال – بيروت, ط1، 1993.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية شرح ألفية ابن مالك , الشاطبي: أبو اسحاق ابراهيم بن موسى , تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين , د. محمد إبراهيم البنا, د. عياد بن عيد الثبيتي, وآخرون, معهد البحوث العلمية واحياء التراث الاسلامي بجامعة ام القرى – مكة المكرمة, ط1 , 1428ه – 2007م .
- المقتضب , المبرَّد: أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ) , تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة , القاهرة , 1415هـ - 1994م .
- المنهل المأهول بالبناء للمجهول: لأبي الخير محمد بن ظهيرة: تحقيق ودراسة: مُحَمَّد خير الدّين أَو قطب الدّين أَبُو الْخَيْر أبي السُّعُود بن أبي البركات الْقرشِي الشَّافِعِي (ت: نحو 910هـ), تح: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي, الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة,1421هـ.
- النحو الوافي , عباس حسن (ت 1398ه) , دار المعارف , ط15 .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء, عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ), تح: إبراهيم السامرائي, مكتبة المنار الزرقاء – الأردن, ط3, 1405 هـ - 1985 م.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان, أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان البرمكي الإربلي (ت: 681هـ), تح : إحسان عباس, دار صادر – بيروت, ط2, 1900.